مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

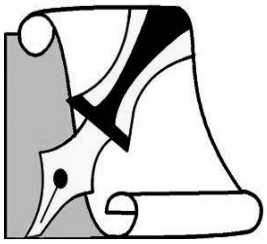

باحث للدراسات

الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل" بين العجز العسكري والضغط الدولي

1 – مدخل:

أكّد رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، أن الحرب على قطاع غزة لن تتوقف في الوقت الحالي.

وتابع: "لن نوقِف إطلاق النار سوى لمدة محدودة، ولن يتم ذلك إلّا بعد القضاء على حماس". أي بمعنى أنه يريد الاستمرار بالحرب حتى استكمال عملية التطهير العِرقي للسكّان الأصليين في أرض فلسطين، بمحوهم تماماً وإزالتهم من الوجود؛ وهذا كلّه بذريعة "حق" إسرائيل بالدفاع عن نفسها وتثبيت وجودها في المنطقة.

من هذا المنطلق تولّدت وجهتا نظر صهيونيّتان داخل المعسكر الاستعماري: تقول الأولى بضرورة استكمال التطهير العِرقي بعمل «نكبة جديدة» للفلسطينيين، لتيئيسهم وتركيعهم، لأن ترك هؤلاء يعيشون ويقاومون إنما يشكّل خطراً ماحقاً على مشروع الاستيطان الصهيوني؛ ولا يمكن لدولة «يهودية» خالصة أن تستقر من دون محوهم، ولو بالتدريج، والقضم البطيء لأرضهم. فيما وجهة النظر الأخرى ترى أن الخطر على مشروع الاستيطان الاستعماري الصهيوني يعود إلى المكابرة وعدم قراءة الواقع على حقيقته كما هو، لا كما هي الأمنيات؛ وبالتالي تجد في إنهاء قضية حقوق السكّان الأصليين، عبر منحهم «ربع دولة»، وشرعنة وجود إسرائيل في محيط عربي متربّص بها، حلاً واقعياً لتأمين مستقبل الكيان الصهيوني، واستمراره في القيام بوظيفته الاستعمارية.

وقد تبنّت الإدارات الأميركية الديموقراطية "حلّ الدولتين"، لكنها اصطدمت بانزياح إسرائيلي على مرّ العقود الثلاثة الماضية نحو أقصى اليمين، وتبنّي وجهة نظر أكثر راديكالية في التعامل مع الفلسطينيين. وحصل اختلاف بين هذه الإدارات واليمين الفاشي الحاكم في الكيان المؤقت؛ لكن الاستيطان وتقويض "حلّ الدولتين" تواصل. وظهرت وجهة نظر ثالثة مع ترامب وكوشنير، تقول إن الوقت حان لتجاوز القضية الفلسطينية تماماً، طالما أن الأنظمة العربية سلّمت بأنها قضية الفلسطينيين لوحدهم.

وقد بدأ مسار تثبيت وجود "إسرائيل" في المنطقة عبر الدعوة إلى إيجاد شراكات عربية سياسية واقتصادية وأمنية معها. وهكذا بدأ مسار الاتفاقات الإبراهيمية، على اعتبار أن "حل الدولتين" لم يعد ضرورياً، وأن الشراكة مع

العرب الرسميين كافية لإنهاء الخطر على إسرائيل. واندفعت إدارة بايدن لاستكمال هذا المسار، بمحاولة توسيع دائرة الشراكات العربية لإسرائيل، رغم التحفّظ على بعض سلوكيات الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ الكيان الصهيوني، والانزعاج ممّا تسبّبت به من انقسامات داخل الكيان. لكن طوفان السابع من أكتوبر 2023 أيقظ الأميركيين والعالم على حقيقة عدم إمكانية تجاوز الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. ومن هنا، لم يكن تمسّك جزء كبير من النخب السياسية الأميركية والإسرائيلية بحل الدولتين نابعاً من اعتقادٍ بعدالة القضية، وإنما اقتناعاً بضرورة حلّها اعتباطياً، وبشكل غير مُنصف، ومع أكبر قدر ممكن من هدر الحقوق التاريخية للفلسطينيين.

وفي هذا السياق، تبنّت الإدارات الأميركية الديموقراطية "حلّ الدولتين"، لكنها اصطدمت، على مرّ العقود الثلاثة الماضية، بانزياح إسرائيلي جنوني نحو أقصى اليمين الشوفيني، وصولاً إلى بن غفير وسموترتش؛ وهو اليمين الذي تبنّى وجهة نظر أكثر راديكالية في التعامل مع الفلسطينيين. ولذلك حصل اختلاف في وجهات النظر بين الإدارات الاميركية الديمقراطية، خاصة في عهد أوباما، واليمين الإسرائيلي الفاشي الحاكم. لكن الاستيطان الزاحف وتقويض "حلّ الدولتين" تواصل بشكل شرس، ومن دون أي حدود أو اعتبارات، الأمر الذي تجلّى في وجهة النظر الثالثة مع الرئيس ترامب وصهره اليهودي كوشنير، والقائلة إن الوقت قد حان لتجاوز القضية الفلسطينية، طالما أن الأنظمة العربية انكفأت نحو رعاية مصالحها الخاصة، وهرولت نحو التطبيع الكامل مع العدو، وسلّمت بأنها قضية الفلسطينيين لوحدهم.

2 – صاعقة السابع من أكتوبر:

كان التفكير الأميركي يتركّز حول ضمان مستقبل "إسرائيل" بوصفها رأس حربة الاستعمار الغربي في المنطقة العربية. لكن الأميركيين فزعوا مما حصل في السابع من أكتوبر، حيث شهدنا زيارات غير مسبوقة من وزيرَي الدفاع والخارجية، ثم من الرئيس الأميركي، مع عمليات دعم ومساندة عبر الخبراء والقوات الخاصة. وكانت هذه إشارات واضحة لتحوّل "إسرائيل" تدريجياً في السنوات الأخيرة من رصيد استراتيجي إلى عبء استراتيجي كبير، إذ تهرع الولايات المتحدة لإنقاذ استثمارها المترنّح، واستعادة هيبتها المتضررة بفعل الضربة الموجعة لقاعدتها الاستعمارية في المنطقة؛ لكنها تقف حائرة إزاء اختيار الطريقة المثلى للرد واستعادة الهيبة.

لقد وضعت إدارة بايدن، منذ مجيئها إلى الحكم، نصب عينيها احتواء الصعود الصيني، وأرادت استكمال فكرة بدأت منذ إدارة أوباما، وهي الانسحاب «الجزئي» من المنطقة العربية. وعملت هذه الإدارة على إيجاد تفاهمات بين حلفائها لترتيب المشهد الإقليمي المستقبلي مع تفرّغها لمقارعة التحدي الصيني، وجاءت بسياسة تثبيت الواقع القائم في المنطقة، وتجنّب الصراعات الموسّعة. ثم جاء التحدي الروسي في أوكرانيا ليدفع واشنطن لحشد حلفائها الغربيين معها، في حربٍ أريد منها كسر الروس. وفي ظل هذه الاستراتيجية الأميركية، برزت إشكاليات عديدة في خيار الاندفاع نحو رد إسرائيلي ضخم، غرضه استرداد الهيبة وعكْس مسار الهزيمة في السابع من أكتوبر. وفي الحسابات الأميركية، بدا الاندفاع هنا كقطيعة مع الاستراتيجيّة المبنيّة على عدم الغرق في وحول المنطقة، وخاصة بعد تجربة العراق؛ وقد خَشِي الأميركيون من التورّط مجدداً في المنطقة، بحيث أن أي خسائر مادية وبشرية في حرب إقليمية واسعة ستُكلّف الرئيس جو بايدن انتخابياً في سنة الانتخابات هذه؛ لكن الأهم أنها ستُضعف أكثر الموقف الأميركي في العالم، وتحديداً في ما يخص المواجهة مع الصين. وفي هذه الحال، بدت تحرّكات الأساطيل الأميركية– المراد منها إيصال رسائل ردع – ذات فعالية ضئيلة؛ فالأطراف المطلوب ردعها تعرف أن الولايات المتحدة لا تريد حرباً، ولن تتدخل على الأرض نصرةً لإسرائيل (وقد أعلن بايدن ذلك بوضوح)؛ أي أنها ستساعد بكل قوّة الجيش الإسرائيلي ليخوض حربه وحربها. لكن الحسابات الأميركية شملت أيضاً وضع إسرائيل؛ فالأميركيون لا يريدون توسّع الحرب إقليمياً لأنهم يخشون ضرراً كبيراً على إسرائيل، وهم يخشون عليها أيضاً من ورطة حقيقية في غزة إذا حصل اجتياح بريّ واسع. وحين ذهبت سكرة الغضب في الأيام الأولى، جاءت فكرة: ما هي الخطة؟ فالقيام بردّ فعل انتقامي إبادي، كما يحصل عبر القصف الجوي، ممكن؛ لكن العمل البريّ يستلزم إدراكاً لخطة العمل في اليوم التالي للسيطرة على غزة وكيفية التعامل مع إدارة القطاع.

هذه الحسابات لا تُعطّل الرغبة الأميركية/ الإسرائيلية في توجيه ضربة قاصمة لحكم حركة «حماس» في غزة. والموازنة بين هذا الهدف الإسرائيلي (الذي يمكن أن يعمل الأميركيون على خفض سقفه) وعدم الانزلاق إلى حرب واسعة في المنطقة، هي مسألة في غاية الصعوبة. وبالتالي فالأميركيون باتوا حائرين بين الرغبة في الانتقام وتأديب المُتجرّئين عليهم، وحساباتهم الاستراتيجية ومصالحهم؛ فإمّا القبول بهزيمة إسرائيلية تاريخية في السابع من أكتوبر، لها تداعياتها، مع محاولة تلطيفها بعمل عسكري ما، وإمّا الذهاب نحو حربٍ كبيرة رفضاً للتسليم بالهزيمة، بدون ضمانات بعدم توسعها أو توسع الهزيمة فيها. والسيناريو المثالي للأميركيين هو القضاء

على «حماس» والعودة إلى تفعيل مفاوضات سلام ومشاهد تطبيع؛ لكنْ دون ذلك عقبات كبيرة وأثمان ضخمة بعد كل الذي حصل.

3 – العجز العسكري في جبهتين:

عبّر العديد من الكتّاب الإسرائيليين عن استيائهم وغضبهم من حكومة بنيامين نتنياهو، في أعقاب تعاظم عدد القتلى من الضبّاط والجنود في المعارك الدائرة في قطاع غزة مع المقاومة الفلسطينية وحماس. وقال الكاتب دان عيدان على منصّة إكس: "اليوم، مضى 43 يوماً منذ اندلاع الحرب والثمن الذي ندفعه بالدم يزداد. ومع ذلك، لا يُعبّر أحد عن استهجانه من حقيقة أن الحكومة لم تُعلن عن هدفها السياسي لهذه الحرب." وأضاف أن الحكومة لم تُناقش هوية الجهة التي ستتولّى مقاليد الأمور في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، مشيراً إلى أن حكومة "الدمار" التي يقودها نتنياهو "تتكلّم عن الأطراف التي لا توافق على أن تتولّى زمام الأمور في غزة؛ لكنها في المقابل لا تُخبرنا عن الأطراف التي يمكن أن توافق على تولّي مقاليد الأمور في القطاع. وحذّر الكاتب من أن تنتهي الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى "كارثة متدحرجة وغرق في الوحل أكثر فأكثر، لافتاً إلى عدم وجود استراتيجية للخروج من غزة . أما الكاتبة تمار ميطال، فكتبت: "كم من الأيام والأسابيع يمكننا تحمّل الخسائر في الأرواح من أجل هدف لا يبدو أنه قابل للتحقق، وهو القضاء على حركة حماس." وفي السياق، قال معلّق الشؤون العربية في "القناة الـ13"، حيزي سيمانتوف، إنّ "حزب الله سيواصل استخدام ميدان الشمال حتى يرى تغييراً في قطاع غزة"، مُعقّباً: "لا يوجد تغيير في غزّة، ولم يتم تصفية يحيى السنوار، وإسرائيل ليست قادرة على القضاء على حماس كلياً. وأضاف أنّ "خطر القضاء على حماس وحلّها وإخراجها من محور حماس– إيران–حزب الله وسوريا غير موجود في جدول الأعمال." ونبّه إلى أنّ "ما يحدث عند الحدود الشمالية وفي بلدات خط المواجهة والبلدات الشمالية هو وضع لا يُحتمل، ولا أحد يسكن هناك، ولا أحد يريد العودة إلى هناك؛ وهذا الأمر يُعَدّ إنجازاً لحزب الله". وقال عضو الكنيست عن حزب الليكود، تالي غوتليف، إنّ "حزب الله ليس مُرتدعاً؛ فهو يسخر منّا ويهاجمنا في كل وقت، عندما يكون ذلك ملائماً له." وقال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، عاموس يادلين، إنّ "يد نصر الله هي العليا في الشمال"، في إشارة إلى تفوّق المقاومة الإسلامية في لبنان في المواجهات المستمرة مع الاحتلال، عند الحدود اللبنانية– الفلسطينية. وأضاف

يادلين أنّ "حزب الله ينفّذ حرب استنزاف لنا، وجعل عشرات آلاف الإسرائيليين يفرّون، وإعادتهم إلى الشمال تُعَدّ تحدياً كبيراً جداً." وتعليقاً على تصريح يادلين، قال مُعلّق الشؤون العسكرية في الإذاعة الإسرائيلية، أمير بار شالوم، إنّ "ما فعله نصر الله هو دق إسفين بين "إسرائيل" وسكّان الشمال. وقالت "القناة الـ12" إنّ "إسرائيليين كثيرين لم يخرجوا من الشمال برضاهم، وبعضهم أُخرج مُجبَراً، وهم يخشون العودة إلى المستوطنات." وكان يادلين قال، في وقت سابق، إنّ "الجيش الإسرائيلي لا يزال بعيداً عن تحقيق أهدافه" في العدوان على قطاع غزّة، وعامل الوقت ليس لمصلحة إسرائيل، لا في الشمال، ولا في الاقتصاد، ولا بالنسبة إلى الضغط من الخارج ." وقال وزير الأمن السابق، أفيغدور ليبرمان، إنّ "الحكومة الإسرائيلية خسرت الحرب في الشمال".

وتأتي تصريحات المسؤولين الإسرائيليين والإعلام الإسرائيلي في وقتٍ تستمر المواجهات بين المقاومة الإسلامية في لبنان والاحتلال الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، ربط الكاتب أورن سيمون بين تعاظم أعداد القتلى في صفوف الجيش وبين توجهات وأداء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، حيث قال: "ما يبحث عنه نتنياهو هو البقاء في المكان نفسه، من أجل أن يبقى رئيساً للوزراء، في ظل الخوف الذي يعصف به من أن يفقد مفاتيح الحكم." وفي السياق، أعلن جيش الاحتلال عن ارتفاع أعداد القتلى في صفوف جنوده وضبّاطه خلال المعارك البريّة داخل غزة منذ الثلاثاء 31 أكتوبر إلى 65 قتيلًا، وإلى 385 جنديًا وضابطًا إسرائيليًا و59 شرطيًا إسرائيليًا؛ بالإضافة إلى 10 من جهاز الشاباك قُتِلوا منذ السابع من أكتوبر. وفي الإطار نفسه، قال المحلّل العسكري الإسرائيلي عاموس هرئيل، إن الحسم العسكري في قطاع غزة "أمرٌ صعب، برغم الضربة القوية التي تلقّتها القدرات العسكرية لحركة حماس شمال القطاع." وأوضح في مقال له بصحيفة هآرتس، إنه "تم تكريس جهود مالية وتكنولوجية ولوجستية هائلة لقضية هدْم الأنفاق، منذ بداية الحرب؛ وكانت هناك تطورات إيجابية أخيرة تسبّبت في تفاؤل حذر في الجيش؛ لكن الأمر مرتبط بعدد كبار القادة الذين يُقتلون؛ وحتى الآن لم يتأثر قائد الحركة يحيى السنوار والقادة المحيطون به. وتشير التقديرات إلى أنهم انتقلوا إلى الجزء الجنوبي من القطاع." وأردف: "كلّ هذه القضايا ترتبط باستمرار العمليات البريّة، حيث يُخطّط وزير الأمن غالانت، ورئيس الأركان هليفي، لتعميق وتوسيع العمليات في شمال قطاع غزة." ولفت إلى أن "وزير الدفاع قال إن الأحياء الغربية لمدينة غزة تم احتلالها وتطهيرها. لكن الجزء الأول من هذا البيان صحيح، والثاني مثير للجدل، حيث لا يزال بإمكان 'حماس' قنص قوّاتنا." وأضاف هرئيل:

"الجيش لا يُخفي نيّته تنفيذ عمليات مماثلة تستمر عدة أشهر في مناطق أخرى من قطاع غزة في مرحلة لاحقة." وقال: "قد تكون هناك مرحلة يتم فيها تقليص حجم القوات داخل القطاع، حيث يتّخذ الجيش مواقع على طول الحدود، أو داخل منطقة أمنية في القطاع، ستكون بمثابة نقطة انطلاق لهجمات أكثر تركيزاً ضد ما تبقّى من المواقع العسكرية لـ'حماس'؛ والهدف هو تفكيك قدرات 'حماس'، العسكرية والتنظيمية." وعن جنوب القطاع، قال هرئيل: "قد يكون الأمر أكثر تعقيداً في الجنوب؛ ويرجع ذلك أساساً إلى الكثافة السكانية المدنية في المنطقة؛ وقد تواجه الخطط العسكرية عقبة الكارثة الإنسانية المتزايدة التي تتكشف الآن في قطاع غزة." وأكّد أن "القادة الإسرائيليين لا يهتمّون بما فيه الكفاية بهذه المشكلة، ولا يبادرون إلى اتخاذ خطوات يمكن أن تقلّل إلى حدٍ ما من الضرر، وربما تخفّف من تضاؤل الشرعية الدولية للتحركات العسكرية الإسرائيلية المستقبلية." ورأى أنه "سوف تتزايد هذه الصعوبات مع تحرّك القتال جنوباً، والذي يدور بحضور مليون مدني في منطقة كانت تضم في السابق نصف هذا العدد؛ وسيؤدّي فصل الشتاء والأمطار ومشاكل الصرف الصحي، إلى زيادة هذه المخاطر بشكل كبير." وبالنسبة للدور الأمريكي الداعم للاحتلال، قال هارئيل إن "رفض الإدارة الأمريكية المطالبة بوقف إطلاق النار حتى بعد شهر ونصف من القتال، يُعدّ إنجازاً كبيراً لـ'إسرائيل." واستدرك: "لكن على صنّاع القرار في الجيش الإسرائيلي أن يأخذوا بعين الاعتبار أمرين: أولاً أن خُططهم يمكن أن تتعطل بسبب متغيرات غير متوقعة تتعلق بالاحتكاك مع المدنيين، وثانياً أنه حتى الدعم الأمريكي لن يستمر إلى الأبد.

4 – حرب اللايقين:

أدركت مؤسسة القرار السياسي والأمني في كيان العدو مُبكراً أن خطة حزب الله لدعم غزة ومقاومتها تقوم على سياسة عملياتية تراكمية تصاعدية، ليس واضحاً الى أين ستصل؛ وهذا اللايقين شكّل أحد أهم عوامل الضغط على صنّاع القرار؛ وهذا ما يُفسّر قرار قيادة العدو حشد ثلث جيشها ونحو نصف منظوماتها الاعتراضية ومعظم سلاحها الجوي، بحسب وزير الأمن يوآف غالانت، مقابل الحدود مع لبنان. وثمّة مفهوم رئيس آخر، وهو أن ما يُحدّد وتيرة العمليات وسقوفها على جبهة الجنوب اللبناني هو ما يتطلّبه الميدان والتطورات ذات الصلة. وفي هذا السياق، عملت قيادة المقاومة الإسلامية اللبنانية على تقدير الوضع، ثم أخذت قراراتها، وعملت بما يعزّز «الجبهة الضاغطة» المتكاملة مع بقية الضغوط، التي ترتكز، أولاً، على صمود غزة شعباً ومقاومة، وعلى

الاستنزاف الذي يتعرّض له العدو على الحدود وفي جبهته الداخلية، وانطلاقاً من ساحات بعيدة خارجية أيضاً. وخلاصة التصعيد الذي ردّت فيه المقاومة الإسلامية على الاعتداءات الإسرائيلية، أجْملته القناة 12، بالسخرية من تسمية ما يجري حتى الآن «أيام قتال»؛ ونقلت عن قادة في قيادة المنطقة الشمالية أن «هناك حرباً في الشمال». وبحسب تقارير إعلامية إسرائيلية أخرى، يبدو أن تجنّب البعض تسمية ما يجري بالحرب يعود إلى قياس ما يجري بالنسبة إلى قدرات حزب الله، والتي تتجاوز أضعاف ما يتم استخدامه على الحدود. وقد أتت ردود المقاومة الإسلامية التصعيدية على الحدود ضد آليات العدو ومواقعه وتجمّعاته، بعدما تقاطعت مواقف مسؤولين إسرائيليين مع ما ذهب إليه خبراء أمنيّون في وصف الوضع المستجد على الحدود اللبنانية – الفلسطينية بأنه «حرب بوتيرة منخفضة». وعلى هذه الخلفية، أتى رد غالانت على مواقف قيادة المقاومة، عندما اعتبر، بعد تقدير وضع أجراه مع قيادة المنطقة الشمالية، أن عمليات حزب الله «لم تعد استفزازاً بل عدوانية." وانتقد رئيس شعبة العمليات السابق في جيش العدو، اللواء يسرائيل زيف، الأداء الإسرائيلي في التعامل مع جبهة لبنان كما لو أنها «أحداث»، بهدف عدم تظهير مفاعيل الجبهة الشمالية، حتى لا تُفرض على القيادة الإسرائيلية استحقاقات تتعارض مع قرارها بالتفرّغ لجبهة غزة، مؤكّداً أن ما يجري «هو حرب بوتيرة منخفضة بشكل يومي». وكشفت ردود المسؤولين الإسرائيليين والخبراء الأمنيّين عن مدى الخطورة التي تنظر إليها قيادة العدو لما قد يؤول إليه ضغط عمليات المقاومة، خصوصاً بعدما لمسوا أن وتيرة العمليات تتحرك في مسار تصاعدي، وقد ترتفع إلى سقوف أعلى. وعبر هذا المدخل، تحْضر المقاومة في لبنان بقوّة لدى مؤسسات القرار في تل أبيب وواشنطن، وخصوصاً أن هذا المسار الميداني التصاعدي يزيد من فرص السيناريو الذي يخشاه هؤلاء، وهو أنه «كلّما طالت الحرب ارتفعت احتمالات توسّعها». وهذا ما أكّده سماحة السيد حسن نصر الله، أمين عام حزب الله، عبر مخاطبته الأميركيين بأنه «إذا أردتم أن تتوقف هذه العمليات في جبهات المساندة، وألّا تذهب المنطقة إلى حرب إقليمية، عليكم أن توقِفوا العدوان والحرب على غزة. هذه هي المعادلة». وهو بذلك أوضح المعادلة الإقليمية التي تعمل المقاومة على إرسائها في مواجهة "إسرائيل" والولايات المتحدة. ومن أبلغ المؤشّرات التي أكّدت حضور هذه المعادلة في المشاورات الثنائية بين واشنطن وتل أبيب، ما لفت إليه الرئيس السابق للشعبة السياسية والأمنية في وزارة الأمن ومسؤول الاستخبارات السابق في الموساد، زوهر بلتي، بأن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن قال لغالانت: «أصدقائي، نحن لا نريد حرباً لا في لبنان ولا مع الحوثيين»؛ وهو موقف

تحرص الإدارة الأميركية على تكراره نتيجة توالي المتغيّرات التي تضغط على مؤسسة القرار السياسي والأمني في تل أبيب. وهي تخشى، في المقابل، من أن تورّطها تل أبيب في ردود غير تناسبية، تستدرج ردوداً أشد، تؤدّي الى التدحرج نحو حرب إقليمية خطيرة. وفي مواجهة مخاطر هذا المسار الذي حوَّل لبنان إلى «جبهة ضغط» تصاعدي، عمد غالانت إلى توجيه تهديداته للبنانيين، وتكرار مزاعمه أن حزب الله «يجرّ لبنان إلى حرب قد تقع... سيدفع فيها الثمن المواطنون اللبنانيون». وهذا التوجّه إلى اللبنانيين ليس أمراً عَرَضياً، بل هو جزء من خطة مدروسة لمحاولة تحريض البيئة الشعبية على المقاومة بعدما ثبت فشل محاولات ردعها.

وفي هذا السياق، تعمّد الوزير الصهيوني استحضار استراتيجية المجازر الوحشية والتدمير الشامل لكيانه، بقوله إن «ما نفعله في غزة نعرف كيف نفعله في بيروت». إلّا أنه تجاهل عمداً قدرة المقاومة على الدفاع عن لبنان، وعلى استهداف المنشآت الحيوية الإسرائيلية رداً على أي عدوان يستهدف العمق اللبناني. وتعليقاً على هذه التهديدات العنترية الفارغة، وصف الخبير في شؤون الأمن القومي الإسرائيلي، أوري بار يوسف، التهديد بتوجيه ضربة (استباقية) لحزب الله، بأنها «غبيّة وخطيرة»، موضحاً القيود التي تجعل أي ضربة عقيمة، وشارحاً النتائج التي يمكن أن تترتّب عليها. ومع أن غالانت حاول رفع مستوى الضغط على لبنان، بقوله إن «إسرائيل لم تستخدم سوى 10% من قوة سلاح جوّها في غزة، وأن مقدّمة الطائرات تتّجه نحو الشمال»، فإنه بذلك كشف أيضاً، بغضّ النظر عن الأرقام التي أوردها، حجم الضغط الذي تمثّله جبهة الشمال على قيادة الجيش والمستوى السياسي، وعمق حضورها في تقديرات القيادة الأمنية والسياسية الصهيونية.

5 – في الطريق إلى الهزيمة العسكرية:

نشر موقع "موندويس" الأمريكي تقريراً أكّد فيه أن الحل الوحيد الذي من شأنه وقف الإبادة الجماعية الجارية في غزة هو تعرّض الجيش الإسرائيلي لهزيمة عسكرية، مثلما حدث له عندما اجتاح جنوب لبنان عام 2006 . وقال الموقع، في تقريره، إن قطاع غزة يتعرض للقصف الأكثر كثافة في تاريخ الشرق الأوسط الذي مزّقته الصراعات بالفعل؛ وعمليات القتل الجماعي للمدنيين الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية تُرتكب بشكل يومي، في مقابل الاعتقاد المتزايد بأن هناك مستوى للموت والدمار والمعاناة ستتوقف بعده الحكومات الغربية، أو تُخفّض بشكل كبير مشاركتها في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ فضلًا عن دعمها لأعمالها. لكن هذا

الافتراض – بحسب الموقع – يعكس سوء فهم جوهري لكيفية وضع مثل هذه الحكومات لسياساتها. وحتى اللحظة الراهنة، فرضت "إسرائيل" حصاراً شاملاً على قطاع غزة، ممّا أدّى إلى حرمان مجتمع بأكمله من جميع الإمدادات الأساسية باستثناء الأوكسجين؛ ودُمّرت بلدات وأحياء بأكملها. وفي غضون شهر واحد، قُتِل أكثر من 10 آلاف شخص وجُرِح ربما ثلاثة أضعاف هذا العدد، أكثر من ثلثهم من الأطفال. وأضاف الموقع أن حملة القصف الإسرائيلية ليس لها أي غرض أو هدف عسكري مشروع، بل هدفها الواضح هو الإرهاب والانتقام والتدمير الجسدي ومعاقبة المجتمع بأكمله. ولم تؤدّ حملة القصف إلى إضعاف القدرات العسكرية للتنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة بأي شكل من الأشكال. ووفقاً لإحصاءاتها الخاصة، قتلت "إسرائيل" عدداً من موظّفي الأمم المتحدة أكبر من عدد القادة العسكريين الفلسطينيين. واعتبر الموقع أنه لو كان حجم الموت والدمار والمعاناة الفلسطينية قد أدّى بالفعل دوراً في حسابات الحكومات الغربية، لكان قد أحدث فرْقًا بالفعل. وبينما تقصف القوات الإسرائيلية المدارس والمستشفيات وطوابير اللاجئين ومنشآت الأمم المتحدة والمناطق الآمنة التي أعلنتها ذاتياً، وجميع أشكال البنية التحتية المدنية، بشكل مباشر ومتكرر، فإن أغلب الحكومات الغربية تستمر بفخر بدعم الحكومة الإسرائيلية. ويُعتبر البابا فرانسيس تقريباً الزعيم الغربيّ الوحيد الذي لم يقم بزيارة بنيامين نتنياهو. وذكر الموقع أنه أثناء حصار بيروت سنة 1982، والاعتداءات الإسرائيلية السابقة على قطاع غزة، وكل الحملات الإسرائيلية الأخرى تقريباً ضد الفلسطينيين منذ سنة 1948، سيما بعد سنة 1967، تمحورت سياسات الحكومات الغربية حول "حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها" الذي يُعدّ واجباً والتزامًا؛ وهو الحق ذاته الذي لم تمنحه هذه الحكومات للشعب الفلسطيني في مناسبة واحدة منذ عام 1917. وعلى سبيل المثال، بدأ المسؤولون الأمريكيون والاتحاد الأوروبي في سنة 2023 يشيرون لأول مرة إلى مذابح محدّدة للمستوطنين في الضفة الغربية على أنها "إرهاب". ومع ذلك، فقد امتنعوا بشكل واضح عن التصريح بأن للفلسطينيين الحق في الدفاع عن أنفسهم ضد الإرهاب. وبدلاً من ذلك، دعوا الدولة التي سلّحت المستوطنين، ونشرتهم كميليشيات مساعدة لتنفيذ سياساتها، وضمنت الإفلات من العقاب على أفعالهم، إلى "ضبط النفس". وعندما تستشهد الحكومات بحق "إسرائيل" في الدفاع عن النفس ضد شعب محتل، فإنها في الواقع تدعم حق إسرائيل في تجريد شعب بأكمله من ملكيّته والاستيلاء على أراضيه. وأكّد الموقع أن ما سيُحدِث تغييراً في جوهر السياسة الغربية هو الفشل العسكري الإسرائيلي. ولهذا السبب، كرّست إدارة بايدن المزيد من الطاقة لإجبار إسرائيل على صياغة

أهداف قابلة للتحقيق. ولإعطاء مثال بارز حديث في هذا الصدد، رحّبت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في سنة 2006، بسعادة غامرة، بحرب "إسرائيل" ضد لبنان باعتبارها "مخاض ولادة شرق أوسط جديد". وانطلاقاً من ثقتها في أن "إسرائيل" كانت على وشك أن تسحق حزب الله، رفضت الولايات المتحدة بشدّة الجهود المبذولة لتحقيق وقف الأعمال العدائية. ولكن بمجرّد أن واجهت طوابير المدرّعات والقوات البريّة الإسرائيلية مذبحة عندما حاولت التقدم إلى جنوب لبنان، غيّرت الولايات المتحدة لهجتها على الفور، وتوسّلت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل تبنّي قرار لوقف إطلاق النار.

كذلك، في سنة 1982، منحت الولايات المتحدة "إسرائيل" الضوء الأخضر للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وبمجرّد أن أصبح من الواضح أنها تفتقر إلى القدرة على احتلال بيروت الغربية، أرسلت إدارة ريغان فيليب حبيب للتفاوض على اتفاق لحماية منظمة التحرير. وبعبارة أخرى، ما دامت الولايات المتحدة والحكومات الغربية التابعة لها ترفض الهدنة في غزة وتركّز على عبارات لا معنى لها، مثل "الهدنات الإنسانية"، فهذا يعني أنها لا تزال تعتقد أن "إسرائيل" سوف تنجح أو تستطيع النجاح. وإذا عكس الغربيون موقفهم، فإن هذا يعني أنهم خلصوا إلى أن "إسرائيل" قد فشلت. ونوّه الموقع بأن السيناريو البديل يتمثل في أن تكون الحكومات الغربية قد خلصت إلى أن سلوكها وسلوك "إسرائيل" يشكّل تهديدًا كبيرًا لمصالحها الخاصة، وأن الوقت قد حان لإنهاء الحرب. ويمكن أن يأتي ذلك على شكل عدم الاستقرار المتزايد في المنطقة والتهديدات التي تواجه الأنظمة العميلة داخلها، واحتمال نشوب حرب موسّعة تتطلب تدخلاً مباشراً؛ وهو ما تُفضّل الولايات المتحدة تجنّبه، ناهيك عن المخاوف بشأن التداعيات الاقتصادية أو الأمنية المحلية، أو احتمالات سياسية حزبية أو حسابات انتخابية.

وفي غياب المحاسبة، أو أي فرصة لتتحمّل "إسرائيل" أي عواقب على سلوكها – لم يكن هناك أي مثال تواجه فيه إسرائيل تداعيات كبيرة ومستمرة بسبب سياساتها منذ سنة 1948؛ لذلك تُدرك أنه يمكنها المضي قدماً في القتل والترويع والتخريب من دون رادع.

6 – انعكاسات ملف المحتجزين:

وجّهت أُسرة إحدى المحتجزات في غزة – كانت مهمتها مراقبة الحدود مع القطاع– رسالة غاضبة إلى حكومة العدو، مُحمّلة نتنياهو والطغمة المحيطة به، مسؤولية اختطافها تحت رقابتهم المباشرة ومسؤوليتهم؛ واتّهمت الحكومة بارتكاب مجازر أخرى (في غزة)، وأنها غير قادرة على إعادة أبنائها الأسرى؛ وظهرت مقاطع فيديو للمحتجزين لدى "حماس" وهم يوجّهون الرسائل لنتنياهو بأنه يجب عليه إيقاف الحرب، وأن الشعب الإسرائيلي يدفع الضرائب سنويًا للدولة، لكنه يجد في المقابل إهمالًا في حماية حياتهم وعدم تحمّل المسؤلية تجاههم. وأفاد الأهالي أن إطلاق سراح المحتجزين لدى الطرفين ضرورة وطنية. وارتفعت نداءات الأهالي لرئيس حكومة الاحتلال بعد تكثيف الضربات الجويّة ودخول القوات البريّة في الحرب، مُعبّرين عن الخوف من تعرّض أبنائهم للخطر في حال قصف المواقع الخاصة بالفصائل الفلسطينية، مُعتبرين أن ما يحدث هو فشل ذريع وصلت إليه حكومتهم، وأن الحرب أظهرت أن هذه الحكومة غير قادرة على وضع نهاية أو وضع حدود لها. وردّ وزراء الحكومة على تلك التساؤلات بأنهم يتقدمون في تحقيق أهداف الحرب، وهي: تفكيك "حماس" وحماية الحدود، مما أدّى إلى تأكيد الأهالي على اتخاذ موقف ضدّها، برفع شعارات تدعو لإنهاء الحرب.

وبالتالي يمكن القول إنه على الرغم من استمرار تحوّلات الحرب وتصعيدها والسيطرة على شمال غزة من قِبل "إسرائيل"، إلّا أن بداية الحرب وضغط ملف المحتجزين في غزة هي أيضًا بداية الضغط الشعبي الإسرائيلي والانقلاب السياسي على الحكومة، والذي سيؤدّي إلى الخسارة السياسية الحتمية في حال استمرار الحرب وإطاحة نتنياهو عن الحكم، أو تفاوضه لأجل تبادل الأسرى لإنهاء الحرب.

لقد واجهت حكومة العدو ضغطًا هائلًا من قِبل أهالي المحتجزين في "إسرائيل" والخارج وحاملي جنسيات من الدول الغربية الأخرى، الذين لديهم محتجزون في غزة منذ بداية الحرب على القطاع، مما أدّى إلى انقلاب في السياسة الإسرائيلية، خاصة بعدما انتظر الأهالي من الحكومة معرفة المعلومات عن ذويهم، وانتقدوا عدم إعطائهم أي مؤشّرات واضحة ولا موافاتهم بمستجدّات المفاوضات. ويُقدّر عدد هؤلاء المحتجزين بنحو 239 شخصاً. وحذّر الأهالي من أن صبرهم قد نفذ ضد الحكومة، في ظل إعلان الفصائل الفلسطينية عن مقتل العشرات من المحتجزين بسبب قصف الطيران الإسرائيلي العشوائي. وهنا أتى دور غال هيرش، القائد العسكري الإسرائيلي الذي تم تعيينه مسؤولًا عن ملف المحتجزين في الحرب بين الطرفين، والذي ثار عليه الأهالي، واعتبروا أن دوره غير مُجدٍ بتلك العملية، ولا يأتي بالإفادة على المحتجزين، عندما نُشرت صورة لهيرش من

مكتب نتنياهو مع إحدى المحتجزات المفرَج عنها من غزة، مُعتبرين أن ذلك "استخفاف بعقول الشعب"، إذ يُقحم هيرش نفسه في ذلك المشهد من دون أن يكون له دور في الإفراج عن المحتجزين. ويمكن الإشارة إلى مظاهر هذا الانقلاب على النحو الآتي:

– تصاعد الاحتجاجات: بدأت الاحتجاجات والمسيرات من السفارة المصرية في "إسرائيل" وميدان كابلان في 26 من أكتوبر، والتي شارك فيها أهالي المحتجزين في غزة، وكان عددهم 224 شخصاً، والمئات من المتضامنين الإسرائيليين. وكانت الاحتجاجات التي بدأت في يناير/كانون الثاني من هذا العام قد انتظمت أسبوعيًا ضد حكومة نتنياهو اعتراضًا على مشروع ما سمّي "إصلاح النظام القضائي".

اعتقلت الشرطة الإسرائيلية بعض المحتجّين الذين تظاهروا أمام مقر إقامة رئيس الوزراء في 4 نوفمبر/تشرين الثاني، والتي تحمل الغضب الشديد من الإخفاقات في التعامل مع ملف المحتجزين وفي التقصير الذي قاد لهجوم السابع من أكتوبر؛ ونادى المئات منهم بـ "السجن لنتنياهو الآن" واستقالته الفورية، وطالب البعض الآخر بإجراء انتخابات بعد انتهاء الحرب مباشرة.

وبعد مرور 30 يوماً على ما حدث في السابع من أكتوبر، والتي سمّاها "الشعب" الإسرائيلي بـ "المذبحة"، اجتمع الإسرائيليون من أنحاء المدن في تجمّعات تذكارية حاملين الشعارات حول مرور شهر على ما حدث، وإقامة الصلوات عند "حائط البراق"، أو ما يُطلِق عليه الإسرائيليون "حائط المبكى" في القدس، من أجل إطلاق سراح المحتجزين، بينما استمر جيش الاحتلال بالقصف العنيف والمتوحش على غزة.

في الوقت ذاته، استغل بعض الأهالي الحدث لإقامة احتجاج خاص على سياسة نتنياهو والمطالبة باستقالته، واعتصموا في المخيّمات إلى أن يترك نتنياهو الحكومة، ونادوا بـ"الأمل الجديد" و"المساواة". وأقام المحتجّون عرضًا يرمز للمحتجزين، باستخدام الدمى لتمثيل الأسرى ومطالبتهم بإعادة أبنائهم أمام مقر الجيش في حي "هاكيريا" في تل أبيب؛ واستمرت المظاهرات مع ارتفاع غضب الأهالي على اختفاء أبنائهم وعدم رد الحكومة الإسرائيلية إن كانوا أحياءًا أم أمواتاً، ومتى ستقوم الدولة بوضع الحلول الجديّة لرجوعهم.

– دعوات للإضراب العام: مع تزايد الاحتجاجات، تراجعت الحركة التجارية وتمّت عرقلة حركة القطارات. وهذه هي الخطة التي انتقل بها المحتجّون على ما يحدث لمقاومة الخطط الحكومية والانقلاب على الحكم وسياسة "الدولة". ومن ثم اتجهت الجماهير إلى الإضراب العام عن العمل، وأعلنت أنها ستظل حتى نهاية الحرب، وكان

منهم الأطبّاء الذين رفعوا شعارات "أطبّاء من أجل الديموقراطية"؛ وهي تعني أن الشعب الإسرائيلي لا يرى أي ديموقراطية في الحكم الحالي. وباشرت الاحتجاجات الضغط على الاتحاد العام لنقابات العمّال وأصحاب الصناعات لينضمّوا إلى حملة الاحتجاج والإضراب العام.

ومؤخّرًا، واصل المتظاهرون فعالياتهم الاحتجاجية، خاصة يوم السبت 11 نوفمبر، وهو الذي ظهر فيه الآلاف من الإسرائيليين في تل أبيب للمطالبة بإطلاق سراح المحتجزين بغزة، وذلك مقارنة بأوّل احتجاج، مما يشير إلى أن المسيرات تزداد زخماً، وأن الغضب يشتعل مع استمرار الحرب من دون نتائج ملموسة.

7 – نتنياهو يستفيد من الحرب:

يُعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أوّل المستفيدين من طول أمد الحرب في غزة؛ وهو الذي كان دوره السياسي يوشك على الانتهاء على وقع الأزمة الداخلية بسبب «الإصلاح القضائي»، المقترح منه ومن دوائر اليمين الديني والمتطرف المتحالفة معه، والذي سبّب استقطاباً حاداً بين تحالفه وبين قوى الوسط ويمين الوسط وقوى اليسار. وكان دور نتنياهو على وشك الانتهاء، ثم جاء حدث 7 أكتوبر ليعطي له مخرجاً من أزمته الداخلية في لحظة مواجهة مع "حماس"، تراها أغلبية "الشعب" الإسرائيلي كتهديد وجودي لأمنها وحياتها. ففي لحظة المواجهة والتهديد تتّحد الصفوف وتشكّل حكومات الطوارئ الوطنية. وفي فترات الحروب لا يعلو صوت التنازع حول الديمقراطية على صوت المعركة. واعتبر المحلّلون الإسرائيليون أن نتنياهو كان مشكوكاً في أموره وأحواله الشخصية قبل الذي حدث في 7 أكتوبر، ولكنه لم يعد مقبولًا نهائياً بعد الأحداث الكارثية التي عاشها الإسرائيليون كالكوابيس، بحيث حصل إجماع على هذا التقدير، باستثناء بعض المتطرفين والمنتفعين منه. وكلّما طال أمد الصراع، فإن نتنياهو يستفيد منه سياسياً، فيؤخّر سقوطه وإحالته على المحاكمة. وقد تراجعت مكانة نتنياهو إسرائيلياً ودولياً، بل حتى داخل تحالفه الحكومي، نتيجة خطة تقييد القضاء والاحتجاجات الواسعة والفشل الأمني والسياسي، وارتهانه التام لليمين الفاشي المتطرف؛ ولم يعد يمتلك أدوات الضغط على الإدارة الأميركية. وهو لا يحظى حالياً بمكانة رجل الأمن الأول الذي يسعى إلى إنقاذ إسرائيل من الكارثة. وكذلك تراجعت مكانته لدى المنظمات الصهيونية الأميركية ولدى الإدارة الأميركية نفسها، ولدى دول الخليج. واعتبر محلّلون إسرائيليون أن نتنياهو سيخوض حرباً أخرى لا محالة لإنقاذ مستقبله السياسي، عندما تنتهي الحرب العسكرية المجنونة التي

يخوضها في غزة. ويرى هؤلاء أن الثغرات الأمنية التي كشفها هجوم "طوفان الأقصى" قد تكون بمثابة الضربة الكبرى، إن لم تكن القاضية، بالنسبة لمصير رئيس الوزراء الأطول عهداً في تاريخ "إسرائيل"، والذي يواجِه متاعب قضائية وسياسية. وفي السياق، يقول طوبي غرين، الأستاذ المحاضِر في العلوم السياسية بجامعة بار إيلان الإسرائيلية، والباحث في كليّة لندن للاقتصاد، في تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية: «كان التأييد لنتنياهو وائتلافه بدأ يُستنزف حتى قبل 7 أكتوبر. ومنذ اندلاع الحرب تراجع بشكل أكبر». ويضيف: "إذا أُجريت انتخابات حالياً، فهو سيُمنى بخسارة كبرى". وبالفعل، تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى تراجع التأييد لنتنياهو وحزبه اليميني (الليكود). ويشعر إسرائيليون كُثر، لا سيما في مناطق غلاف غزة التي تعرضت للهجوم، بالمرارة بسبب غياب الحماية. وفي حين أقرّت وكالات عسكرية واستخباراتية بوجود إخفاقات أمنية فاضحة، لم يقر نتنياهو بعد بأي مسؤولية عن هجوم «حماس» المباغت. وصرّح مرّة بأن الحساب سيكون بعد الحرب. والتزم حلفاء نتنياهو الصمت بشأن دوره، وانضم بعض من خصومه إلى حكومته بعد اندلاع الحرب. ووصف رؤوفين حزان، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية بالقدس، نتنياهو بأنه سياسي «لامع» يسعى حالياً لكسب الوقت. ويضيف حزان إن نتنياهو «يعلم بالفعل أنه يكافح من أجل بقائه، وكل قرار يتّخذه في هذه الحرب يهدف إلى ضمان ذلك".

وكدليل على تخبّط نتنياهو وضعفه، أنه اعتذر عن منشور له على منصّة «إكس» حذفه لاحقاً، اتّهم فيه مسؤولين أمنيين وآخرين في الاستخبارات بعدم تنبيهه إلى مخاطر شن «حماس» هجوماً مباغتاً. ويقول حزان إن إسرائيل كانت تشهد «تمزّقاً داخلياً» قبل الحرب؛ لكن الآن «لا حياة سياسة حالياً بسبب الحرب»؛ ويضيف: «في مرحلة معيّنة ستعود الحياة السياسية، وستُطرح أسئلة، وبعدها ستعود الاحتجاجات. وعندما تنتهي الحرب، من المرجّح أن يتم تشكيل لجنة تحقيق، إما حكومية ذات صلاحيات ضئيلة نسبياً، وإما لجنة وطنية أكثر استقلالية. وإذا تبيّن أن نتنياهو يتحمّل مسؤولية ما في الثغرات التي استغلّتها «حماس» للهجوم، قد تزداد متاعبه السياسية وتهدّد مستقبله. ويقول حزان: "الكل يعلم بأنه متضرّر"، متطرقاً إلى مؤشّرات تدل على أن أعضاء التحالف «يُدركون أن اللعبة قد انتهت"، وأن "إرث نتنياهو تهشّم بسبب الانقسام الذي زرعه من خلال الإصلاحات القضائية والإخفاقات المتعددة التي جعلت هجوم 7 أكتوبر ممكناً".

ووسط هذه الخلافات، دعا بن كسبيت، الكاتب في صحيفة "معاريف"، إلى الإطاحة بنتنياهو فوراً، وقال: "لقد أحدث نتنياهو ما يكفي من الضرر، ويجب عزله من السلطة"، مضيفاً أن " الرجل الذي كان من المفترض أن يتحمل المسؤولية يواصل المرواغة والتضليل، وتشغيل آلة السم الملوّثة وكأننا في حملة انتخابية. لا يمكن أن نسمح لأنفسنا الإبقاء عليه في رأس الهرم". فيما رأى المحلّل السياسي، عكيفا إلدار، أن السجال الإسرائيلي خلال الحرب يعكس أصلًا الخلاف القائم في المشهد السياسي حول شخص نتنياهو الذي يخوض، وفي خضم الحرب على غزة والتوتّر على الجبهة الشمالية مع لبنان، معركة على مستقبله السياسي، حيث يخشى أن تطيح به الحرب عن كرسي رئاسة الوزراء، ومن ثم إنهاء مسيرته السياسية بشكل مُهين. ورأى أن الخلافات تعكس عمق الأزمة التي يمر بها نتنياهو منذ صدمة "طوفان الأقصى"، وتشير إلى طبيعته في التعامل مع الجولات القتالية والعمليات العسكرية التي خاضها الجيش خلال تولّيه رئاسة الوزراء، حيث وصِف دائماً بـ "الخائف والمتردد والجبان، ضناً بمصالحه الشخصية. واعتبرت محرّرة الشؤون السياسية في صحيفة "هآرتس"، رفيت هيخت، أن نتنياهو "مثل اللص في الليل كنرجسي لا يتحكم في دوافعه، حتى في ظل الحرب والطوارئ، وذلك فقط من أجل تحصين نفسه ونسج رواية تعفيه من أي مسؤولية. وأكّدت أن كل الدلائل مجتمعة تفيد أن جل تفكير نتنياهو ليس بالحرب وتطوراتها وإنقاذ شعب إسرائيل، بل يتركز فقط في كيفية التهرب من المسؤولية والنفاذ بجلده. "ومع تفكير كهذا، سيكون من الصعب جداً على إسرائيل الفوز". وتؤكّد وسائل إعلام عبرية عديدة أن ما يبحث عنه نتنياهو الآن هو انقلابٌ مدوٍ يتضمن اغتيال أحد قادة "حماس" الرئيسيين، مثل يحيى السنوار أو إسماعيل هنيّة. فمثل هذا الانقلاب من شأنه أن يعطي نتنياهو صورة النصر المفقود الذي يسعى إليه.

خاتمة :

قامت استراتيجية الحكومة الإسرائيلية الحالية على ما تُسمّيه "حسم الصراع" وفرض الأمر الواقع، بما يقضي على خيار التسوية وإمكانية قيام الدولة الفلسطينية، وذلك من خلال: تكثيف الاستيطان في "غلاف القدس" لفصل مدينة القدس عن الضفة الغربية، والإضرار بالتواصل الجغرافي الفلسطيني وتقسيم الضفة الغربية إلى قسمين، وفرض السيادة والسيطرة الإسرائيلية على المناطق المصنّفة (ج)، وعلى غور الأردن، وشرعنة البؤر الاستيطانية، ودعم "الإرهاب اليهودي"، لتسريع ترحيل الفلسطينيين من أرض وطنهم. وفي ضوء الصعوبات

التي واجهتها هذه المخططات، وخصوصاً عدم القدرة على جذب المزيد من المستوطنين، والفشل في تغيير الميزان الديمغرافي في الضفة الغربية، برزت ضرورة إعادة رسم التركيبة المجتمعية والسياسية والديمغرافية في الضفة الغربية، واندفع اليمين الفاشي إلى إجراء تغييرات جوهرية في نظام الحكم، ولا سيما فيما يتعلق بصلاحيات السلطة القضائية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية، ما أدّى إلى قلق النخبة الأشكنازية، التي بادرت إلى الاحتجاجات، لعرقلة مخططات اليمين الفاشي لتغيير طبيعة الدولة من دولة علمانية إلى دولة دينية، مما دفع الجهات الاستخبارية للتحذير من اتساع انقسام المجتمع الإسرائيلي وتشظّيه.

ومع تزايد الضغوطات الدولية على تل أبيب لوقف الحرب الإجرامية على الفلسطينيين، والفشل العسكري بتحقيق أي من الأهداف التي أعلنها نتنياهو بسحق "حماس" والسيطرة على قطاع غزة، هَرَب هو وحكومته العنصرية إلى الأمام، ورفضا بداية أي قرار أو مسعى لوقف النار، أو حتى الالتزام بهدن إنسانية، حتى لا يُسلّما بخسارة الحرب، على الرغم من استعمال أحدث الأسلحة والذخائر الأميركية، وبرغم كل الدعم السياسي الذي قدّمه البيت الأبيض والعالم الغربي وبعض العالم العربي لهذه الحرب القذرة. لكن ما لبث أن تبيّن للجميع أنه كلّما استمرّت الحرب في غزة، زادت خسائر العدو الإسرائيلي، عسكرياً وسياسياً ومعنوياً، وأصبح وضع الرهائن أكثر صعوبة؛ فضلاً عن تعاظم الأخطار التي تهدّد المدنيين، بعد حصار وحشي منع الغذاء والدواء والمياه عنهم، وتم عزلهم عن العالم بوقف الاتصالات والإنترنت، إلى جانب الهجمات الهمجية على المستشفيات، وحرب الإبادة التي تعرض لها المرضى والطواقم الطبية في مستشفى الشفاء، والمؤسسات الإستشفائية الأخرى.

وقد تبيّن لحكومة العدو أخيراً أن إطالة أيام الحرب لن تُغيّر من مسار الخسارة التي بدأ الحديث عنها من قِبل خبراء عسكريين غربيين، بل ستُضاعف حالة الضياع والإحباط المهيمنة على كلّ الإسرائيليين منذ نجاح عملية «طوفان الأقصى»، وستُراكم المزيد من خسائر نتنياهو وفريقه الوزاري، وتُسرّع ليس من وتيرة تحقيقات المساءلة والمحاسبة فحسب، بل ستُسرع أيضاً نهاية مستقبله السياسي ومستقبل رؤساء الأحزاب العنصرية المتطرفة، وفي مقدّمتهم سموتريش وبن غفير.